

٢٦ مارس (أذار) ١٩٧٩

أقرارا بدلالة معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وتقديرا لأهمية التطبيق الكامل لمعاهدة السلام لمصالح الأمن الإسرائيلية ومساهمة إتفاقية السلام بالنسبة لأمن إسرائيل ونموها فضلا عن دلالة ذلك للأمن والاستقرار في المنطقة والحفاظ على السلام الدولي والأمن.

واقاررا بأن الانسحاب من سيناء يفرض اعباء اضافية ثقيلة على إسرائيل من ناحية الأمن والنواحي العسكرية والاقتصادية. إن حكومتي الولايات المتحدة ودولة إسرائيل مع مراعاة الاجراءات الدستورية لبلديهما وقوانينهما المطبقة، تؤكدان ما يلي:

١. في ضوء الدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة لتحقيق إتفاقية السلام ورغبة من الأطراف في أن تستمر الولايات المتحدة في جهودها المساندة، سوف تتخذ الولايات المتحدة التدابير الملائمة لتدعيم الالتزام الكامل بمعاهدة السلام.

٢. إذا ما تبين للولايات المتحدة أن هناك انتهاكا أو تهديد بانتهاك معاهدة السلام، فسوف تتشاور الولايات المتحدة مع الأطراف فيما يتعلق بالاجراءات التي توقف أو تحول دون هذا الانتهاك، وضمن الالتزام بالمعاهدة، وتعزيز العلاقات الودية والسلمية بين الأطراف ودعم السلام في المنطقة. كما أنها سوف تتخذ التدابير المعالجة والتي تراها مناسبة والتي قد تتضمن تدابير دبلوماسية واقتصادية وعسكرية كما هو موضح فيما بعد.

٣. سوف تقدم الولايات المتحدة التأييد الذي تراه ملائما للاجراءات المناسبة التي تتخذها إسرائيل استجابة منها للانتهاكات المنبثقة عن إتفاقية السلام، وخاصة إذا كان من شأن هذا الانتهاك لإتفاقية السلام تهديد أمن إسرائيل، بما في ذلك الحصار البحري ومنع إسرائيل من استخدام الممرات المائية الدولية وانتهاك نصوص معاهدة السلام فيما يتعلق بتحديد القوات أو القيام بهجوم مسلح ضد إسرائيل، وسوف تكون الولايات المتحدة مستعدة للأخذ في الاعتبار وعلى أساس عاجل تلك التدابير التي من شأنها تقوية الوجود الأمريكي في المنطقة وأمداد إسرائيل بالمعونات العاجلة وممارسة الحقوق البحرية من أجل وضع حدا للانتهاك.

٤. سوف تؤيد الولايات المتحدة حقوق الأطراف في الملاحة والمرور الجوي للوصول من وإلى الدولتين من خلال وعبر مضيق تيران وخليج العقبة وفقا لإتفاقية السلام.

٥. سوف تعارض الولايات المتحدة وتصوت إذا استلزم الأمر ضد أي إجراء أو قرار في الأمم المتحدة إذا ما كان من وجهة نظرها له آثار معاكسة على إتفاقية السلام.

٦. رهنا بالقرار وتصريح الكونجرس، سوف تسعى الولايات المتحدة إلى الأخذ في الاعتبار والسعى إلى الاستجابة لمتطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل.

٧. سوف تستمر الولايات في فرض القيود على امداداتها بالسلاح لأية دولة تمنع نقله غير المصرح به لأي طرف ثالث. الولايات المتحدة لن تقوم بأمداد أو تسمح بنقل تلك الأسلحة لاستخدامها في هجوم مسلح على إسرائيل وسوف تتخذ خطوات لمنع ذلك النقل غير المصرح به.
٨. الاتفاقات القائمة والتعهدات بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تنتهي أو تتأثر بعقد إتفاقية السلام باستثناء تلك المتضمنة في المواد ٥، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٢، و ١٥، ١٦ من مذكرة الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة وأمريكية وحكومة إسرائيل (تعهدات الولايات المتحدة وإسرائيل) في أول سبتمبر (أيلول) ١٩٧٥.
٩. مذكرة الاتفاق هذه توضح التفاهم الكامل بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بالموضوعات التي تم تناولها فيما بينهما كما أنها سوف تنفذ وفقا لأحكامها.

عن حكومة إسرائيل

موشي ديان

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

سايروس فانس

مذكرة باتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ودولة إسرائيل بشأن امدادات البترول

٢٦ مارس (أذار) ١٩٧٩

يظل اتفاق امداد البترول المتفق عليه في أول سبتمبر (أيلول) ١٩٧٥ بين حكومة الولايات المتحدة وإسرائيل والمرفق مع هذا، ساري المفعول وسيتم عقد اتفاق على ترتيبات امداد إسرائيل بالبترول لمدة خمسة عشر عاما متضمنة الخمس سنوات المنصوص عليها في ترتيبات أول سبتمبر (أيلول) ١٩٧٥.

وسيتم الاتفاق بين الأطراف على ترتيبات هذا الاتفاق بما في ذلك توقيت بدء سريان هذه الترتيبات ووسائل تحديد الأسعار في خلال ٦٠ يوما من بدء سريان معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وتنوي الأطراف أن تأتي الأسعار التي تدفعها إسرائيل للبترول التي تزودها به الولايات المتحدة بمقتضى هذا الاتفاق متناسبة مع أسعار السوق العالمي وقت النقل. وتقوم إسرائيل في جميع الحالات بسداد قيمة التكاليف التي تكبدتها الولايات المتحدة لأمداد إسرائيل بالبترول وفقا لأحكام هذا الاتفاق.

ويجتمع الخبراء المشار إليهم في الاتفاق المبرم في أول سبتمبر (أيلول) ١٩٧٥ عند الطلب لمناقشة المسائل المترتبة على هذه العلاقة.

تتعهد حكومة الولايات المتحدة بأن تسعى على وجه السرعة للحصول على التفويض القانوني الاضافي الذي قد يتطلبه التنفيذ الكامل لهذه الترتيبات.

عن حكومة إسرائيل

موشي ديان

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

سايروس فانس

ملحق المذكرة باتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ودولة إسرائيل

بشأن امدادات البترول

سوف تتخذ إسرائيل ترتيباتها المستقلة للحصول على الامدادات البترولية اللازمة لمواجهة احتياجاتها بالطرق المعتادة. وفي حالة عدم استطاعة إسرائيل الحصول على احتياجاتها بتلك الطرق، فإن حكومة الولايات المتحدة - بناء على اخطار من حكومة إسرائيل بذلك - سوف تتخذ الاجراءات التالية لمدة خمس سنوات. ويمكن لأي من الطرفين انهاء هذا الترتيب باخطار الطرف الآخر قبل انتهاء تلك المدة بسنة واحدة:

(أ) إذا لم يكن البترول الذي تحتاجه إسرائيل لمواجهة احتياجاتها المعتادة للاستهلاك المحلي متوفرا للشراء، وفي حالة عدم وجود قيود من ناحية الكم على ما تستطيع الولايات المتحدة الحصول عليه من البترول لمواجهة احتياجاتها المعتادة فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تمكن إسرائيل على وجه السرعة من شراء البترول اللازم لمواجهة كل احتياجاتها المعتادة المشار إليها آنفا. وإذا كانت إسرائيل غير قادرة على الحصول على وسائل النقل اللازمة لنقل ذلك البترول فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تبذل كل جهد لمعاونة إسرائيل على توفير وسائل النقل اللازمة.

(ب) إذا لم يكن البترول الذي تحتاجه إسرائيل لمواجهة كل احتياجاتها المعتادة للاستهلاك المحلي متوفرا للشراء، وفي حالة ما إذا كانت هناك قيود من ناحية الكم عن طريق الحظر أو غير ذلك تحول دون استطاعة الولايات المتحدة الحصول على البترول اللازم لاحتياجاتها المعتادة، فإن حكومة الولايات المتحدة سوف توفر على وجه السرعة فرصة شراء إسرائيل البترول اللازم لمواجهة احتياجاتها الحيوية وذلك طبقا لقواعد منظمة الطاقة الدولية المتعلقة بحفظ الطاقة والحصص الخاصة بالتوزيع كما تطبقها حكومة الولايات المتحدة. وإذا كانت إسرائيل غير قادرة على الحصول على وسائل النقل اللازمة لنقل البترول فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تبذل كل جهد لمعاونة إسرائيل على توفير وسائل النقل اللازمة.

وسوف يجتمع خبراء إسرائيل والولايات المتحدة مرة أو أكثر في السنة بناء على طلب أي من الطرفين وذلك للمراجعة المستمرة لاحتياجات إسرائيل من النفط.

المصدر: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، ١٩٧٩.